المقدمة

التجارة في العراق بقطاعاتها وانشطتها المختلفة منظومة كبيرة في الاقتصاد القومي العراقي تقع على عاتقها مسؤولية عظيمة في سلم المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقطر.

وتنبع هذه المسؤولية وعظمها من الهدف الرئيسي للمجتمع الاشتراكي وآفاق تطوره مجسدة في الوقت ذاته مسؤوليات القيادة السياسية وتوجيهاتها لبناء الاقتصاد والانسان العراقي على افضل وجه وبشكل يحقق نموا "اقتصاديا" واجتماعيا "وحضاريا "متوازنا "وحياة مرفهة للمواطنين بشرائحهم كافة.

وقد احتلت التجارة وتحتل مكانة بارزة في الاقتصاد القومي حيث يتزايد دورها باطراد في خطط التنمية سواء كان ذلك على شكل مساهمة في توفير السلع الانتاجية

والاستهلاكية والوسيطة للبناء والاستهلاك الشخصي او عن طريق تطوير الصادرات العراقية او بالموازنات الاقتصادية والمالية المختلفة التي لعبت وتلعب التجارة فيها دورا " مهما " •

وبسبب من تعاظم دور التجارة المطرد مع تعاظم الاقتصاد القومي وحركة البناء والعمران والنمو الحضاري فان مشاكلها ومعوقاتها تتعاظم معه بشكل موازٍ كما "ونوعا " •

الا ان التجارة عموما "والقطاع الاشتراكي منها بالذات يتحمل الوزر الاكبر في هذا الصدد • فالمعروف أن التجارة وتركيبها ومستوى نموها ووتائره هي انعكاس كامل لمستوى تقدم القطر بسبب كونها المصب الرئيسي لكل الانشطة الاقتصادية بدأ "من الانتاج وانتهاء "بالاستهلاك ومايتخلل ذلك من عمليات رئيسية او ثانوية •

عدا ذلك فأن التجارة كقطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد القومي من اشد هذه القطاعات حساسية واسرعها تجاوبا "وردا "

للفصل ، بسبب من طبيعته الاقتصادية كمجس لاجمالي الانشطة من جهه واحتياطي كبير في منظومة الانتاج والتوزيع المادى والخدمي والذى يمكنه من المساهمة الوقتية او الدائمية في تجسيد القرارات المالية والاقتصادية للقيادة السياسية في ضورة نشاط او خدمة او سلع وفقا "لما تقتضيه الظروف وما يحمله القرار من اهداف •

فقد احتلت التجارة خلال العقد الاخير من السنين الثقل الاكبر في تجسيد القرارات الرئيسية للقيادة السياسية ان كانت تلك القرارات معاشية او تنموية او سياسية او حربية او اجتماعية او حضارية ، حيث انصبت معظمها وقتيا "ولفترة طويلة قادمة في بودقة التجارة بجزئيها الخارجي والداخلي وتطالبت مضاعفة للجهود والاستثمارات التجارية والانشطة اضعافا" مضاعفة وفي وقت قياسي لتحقيق اهداف هذه القرارات بأفضل وجه •

وقد حققت التجارة هذه الاهداف وجسدتها فعليا "

من خلال القفزات السريعة التي تحققت في ميدان التجارتين الداخلية والخارجية ، والتي انعكست في وفرة تامة للجزء الاعظم من السلع الرئيسية والاستراتيجية وحتى الكمالية منها .

واشباعا "جزئيا "للبعض الاخر منها لاسباب مختلفة سنأتي على تفصيلها لاحقا " .

ورغم الصعوبات التي واجهت القطاع التجاري الاشتراكي ان كان ذلك في ميدان البنية الارتكازية او الكوادر او غيرها من المشاكل فأن الذي تحقق بهذه الفترة القياسية فاق التصور وذلك بالتصميم الرائع للعاملين والجهود التي بذلت بشكل استثنائي للمحافظة على التوازن السلعي وتدفقه وضمان خزين استراتيجي كبير حتى في ادق اللحظات والظروف وذلك بتكاتف الجهود الخيرة للعاملين مع القيادة السياسية والادارية .

الا ان الذي تحقق لم يكن ولن يكون كل الطموح في هذا المجال اذ ان للمشاكل والصعوبات الادارية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي واجهت هذا القطاع لم تمكنه في انجاز مهامه

بشكل كامل ومستوى يرضي الطموح والذى يمكن تلخيصه بالاهداف المستقبلية التالية :-

١. الاشباع الكامل للطلب السلعي باستخدام قنوات الانتاج المحلي والخارجي للتدفق السلعي والمساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة للقطر.

٢. تطوير المستوى العام لجودة السلع المعروضة بتحقيق استيراد خارجي للسلع الجيدة والممتازة والمتميزة التي ترضي كل ذوق ورغبة ودخل واستخدام مما يضمن التنوع السلعي على الاطر الدولية والقومية والمحلية .

٣. العناية بعرض مناسب للسلع من الناحية السعرية عن طريق توفير السلع باسعار تناسب الدخول ومستوياتها عن طريق الضغط على الكلف التجارية والادارية والاستخدام الامثل للموارد المادية والمالية والبشرية.

٤• المساهمة الجديدة في تربية ذوق المواطن الاستهلاكية والانتاجية من خلال السلع المعروضة وانواعها واسعارها وتصميمها وطريقة تشغيلها واهدافها الاجتماعية والاقتصادية والحياتية والحضارية ، كذلك من خلال المواصفات الجمالية والاستهلاكية لها •

٥• الموازنة بين عرض وطلب السلع ذات المردودات الاجتماعية والاقتصادية السلبية وتقليص استهلاكها الى امكن لتربية مواطن صالح ومتطور وفعال •

٦• التأثير المعاكس على الانتاج المحلي بأتجاه تطويره انتاجيا "وتسويقيا "ان كان ذلك مايخص القطاع الاشتراكي او الخاص لتحويله الى القطاع الرائد والمنبع الاول في التجارة الاشتراكية بغية تحقيق استقلال اقتصادي راسخ •

٧• ضمان افضل خدمة تجارية للمواطن ان كان ذلك عند التسوق او التبضع او التصدير او الاستيراد اوخدمات مابعد البيع عن طريق منافذ التوزيع المختلفة وعلى وجه

الخصوص الاسواق المركزية كواجهة متقدمة للتجارة الاشتراكية ، وتقديم التسهيلات الضرورية لكافة العاملين والمتعاملين في هذا القطاع .

٨. التوفير في وقت المواطن لزيادة وقت راحته وتمتعه عن طريق التخطيط والتنفيذ الامثل للتوزيع الجغرافي والزمني للسلع ومنافذ توزيعها بما يضمن راحته في الانتقاء والتبضع بأقل وقت وكلفة وبأعلى مستوى من الخدمة .

٩. السعي الحثيث لبناء بنية ارتكازية متقدمة لخدمة التجارة واهدافها وضمان خزين سلعي استراتيجي وغير استراتيجي لتطمين حاجة السوق وتحقيق انسيابية متكاملة للسلع .

١٠. المساهمة الفعالة في بناء الجيل الجديد من خلال اعداده بالسلع والمستلزمات الحضارية والمكتبية والدراسية والتربوية والترفيهية المتطورة بما يضمن تحقيقه طموحات القيادة السياسية في بناء الانسان الجديد .

ويستلزم تحقيق هذه "الاهداف العشرة" عمل دؤوب وتواصل في الميادين كافة وعلى وجه الخصوص في الميدانين الصناعي والزراعي اضافة الى التجارى والنقل والمواصلات ـ واستخدام الاساليب المتقدمة للتخطيط والتنسيق فيما بينهما والقطاعات المتبقية لتحقيق امثل صيغة للتعاون والعمل المشترك لانجاز المهام المتفرعة من هذه الاهداف بأسرع وقت وبأعلى مستوى .

ويقتضي ذلك الدراسة المستمرة لواقع حال القطاع وارتباطاته مع القطاعات الاخرى ورسم أفق تطورها وعلاقاتهما المستقبلية لتجاوز المعوقات وتحقيق الاهداف المرسومة .

وهذه الدراسات جزء من الجهود المبذولة في هذا ـ المضمار والتي وضعت من قبل العاملين في مختلف حقول الادارة العلمية ، أملين ان يكون فيها العون ، وكلنا ايمان بأن مناقشتها اللاحقة واغناءها سيعطي ثمارها ...

والله الموفق

ابوطالب عبد المطلب الهاشمي
رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتجارة السلع الاستهلاكية
ورئيس اللجنة

((١٤))

الخلاصة والاستنتاجات

تقوم التجارة الداخلية في جميع بلدان العالم بأنشطة اقتصادية ضرورية للمجتمع والتي لايمكن الاستغناء عنها بسبب طبيعة تقسيم العمل بين الجماعات والافراد داخل المجتمع وسيادة الانتاج الكبير •• كما انها ضرورية بسبب مساهمتها الحاسمة في توفير السلع للمواطن الى جانب مساهماتها الفعالة في تطوير الانتاج وتحسينه وممارستها للتأثير المعاكس على التقدم التكنولوجي •

وقد نشأت التجارة العراقية تأريخيا " ونمت خلال حقبة زمنية طويلة ، الا انها لم تنل عناية الدولة الفعلية وتدخلها الا عام ١٩٣٩/ حيث بدأ بتنظيمها آنذاك ومن ثم اعيد تنظيمها مرارا " وتكرارا " لوضعها في صيغة تواكب المراحل الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بهما القطر والمتوقع ان يمر بهما •

ومن ابرز واهم معالم التجارة حاليا " الاتي : ـ

١ • سيادة القطاع الاشتراكي على التجارة الخارجية ومايفرزه ذلك من تأثيرات على التجارة الداخلية بأتجاه تعميق الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الى المواطن •

٢ • ازدياد مساهمة النشاط التجارى الخاص بأطراد ومايخلقه ذلك من تناقضات ايجابية وسلبية على التجارة الاشتراكية والمواطن •

٣ • التحسن المطرد للهياكل التنظيمية لمنشآت التجارة وزيادة التقسيم النسبي للعمل بينهما مما اسفر عنه تحسن ملموس في انشطتها والخدمات التي تقدمها الى المواطن الا انها لازالت بحاجة الا تطوير لاحق لمواكبة التطورات السريعة في القطر •

٤. سيادة صفة (سوق البائعين) بدلا "من سوق المشترين على التجارة العراقية . ويعكس بالمفهوم الاقتصادى العام رجحان كفة الطلب على العرض وتحكم العارضين بالسوق بدلا " من الطالبين مما أثر سلبا " على الاسعار والخدمات ومستواها ومستوى الانتاج المحلي .

٥. سيادة المحلات الفردية الصغيرة وتوزعها الهائل فمي انحاء القطر وضعف مساهمة الاسواق الكبيرة والشركات التسويقية الحديثة مما يعقد انشطة التجارة الداخلية .

٦. التقلص المطرد لتجارة الجملة في النشاط التجارى الخاص وذلك بسبب القيود الاقتصادية التي جعلت من القطاع الاشتراكي في التجارة الداخلية ممثلا " لتجارة الجملة والذى له اثار ايجابية يمكنها من لعب دور افضل فيما لو وضعت على اسس جديدة بأدارة اقتصادية محكمة .

٧• ظهور العديد من الاختلالات التي واكبت القطاع التجاري الاشتراكي ان كان ذلك على هيئة اختفاء او شحة بعض السلع او وجود فائض منها • الا انها حققت بالمقابل نجاحات بارزة في ميدان الاسعار والجودة •

وقد وجدت هذه المعالم انعكاسات داخل كل حلقة من حلقات التجارة الداخلية سواء كان ذلك في القطاع الاشتراكي او النشاط التجاري الخاص او القطاع التعاوني نجملها بالاتي :-

١• خلل كبير في حركة السلع وزيادة في البعد الزمني لوصول السلعة الى يد المواطن ان كان ذلك للسلع المحلية او المستوردة مما اثر ويؤثر على التدفق السلعي وعلى الاخص تلك التي تتمتع بالضرورة الاولى والثانية للمجتمع •

٢• تعقد عملية التوزيع والتجهيز مع كل زيادة في عدد الوكلاء والمستهلكين بسبب عدم انتظام الشبكة التوزيعية ونموها الكمي دون النوعي والناجم عن النمو في الانشطة التجارية وتخلف المستلزمات الضرورية لتطويرها كالكادر البشري والبنية الارتكازية والاساليب العلمية المتقدمة •

٣• تخلف اساليب البيع وروتين التعامل مع المواطن والوكيل ان كان ذلك مايتعلق بمستلزمات البيع والتحويل والدفع والاستلام والايصال وخلافهما •

٤• تخلف التخصص الوظيفي للبنية الارتكازية ان كان ذلك مايتعلق بالمخازن او اسطول النقل مما يجعلها عرضة للهدر في اجزاء كثيرة منها ، اضافة الى فقدان السلع للكثير من عناصرها الضرورية مما يسفر عنه تقادمها •

٥• التخلف الاداري ، العلمي للانشطة والبشر مما يفقد العاملين قدراتهم على التطوير المطرد ، ولضياع المقاييس الموضوعية لتقييم العمل والانجاز وعدم استخدام مبدأ العقاب والثواب بالاسلوب العلمي وضعف الحوافز •

٦• تخلف الابحاث العلمية الادارية والتجارية وعدم تطبيق نتائج الاخرى مما يعرقل التقدم في الاداء ودفع حركة التجارة نحو الامام •

٧. النقص الكبير في المخازن المركزية ومخازن الصرف والمبردة والتي من شأنها حفظ الخزين بشكل علمي بسبب عدم تنفيذ الخطط الموضوعة حديثا " لذلك مما ادى الى حدوث اضرار كبيرة في السلع وضعف تدفقها وخرق انسيابيتها .

٨. ضعف التوزيع الاقتصادي للسوق بين القطاع الاشتراكي والتعاوني والخاص .

٩. ضعف التوزيع الجغرافي للسلع مما ينجم عنه نقص او فقدان سلعة مافي محافظة معينة وفائض في اخرى وكذا الحال في داخل المحافظة الواحدة وذلك مايتعلق بالاقضية والنواحي ومراكز المحافظات .

١٠. غياب الخطة المركزية للتوزيع حسب منافذ التوزيع وان وجدت فأنها لا تعدو غير ارقام وتعهدات غير ملزمة التنفيذ وعلى الاخص في السلع سريعة الحركة بسبب التواقص الواضحة في اساليب التخطيط وطرائق الادارة .

١١ • تخلف البرمجة الزمنية لوصول وتوزيع السلع او خرقها ان وجدت مما يسبب خللا" في التدفق السلعي الى الاسواق وتفشي السوق السوداء في بعض السلع الى جانب قلة التخصيصات لبعض السلع مع وجود قدرات شرائية متنامية عند بعض شرائح المجتمع •